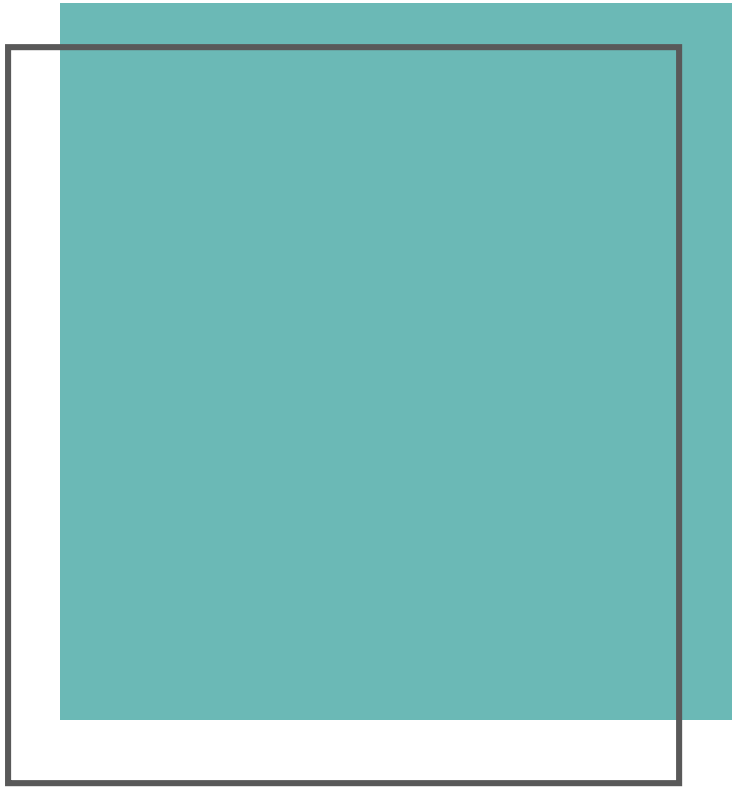

المبحث السادس:

ولاية الفقيه ودورها في عودة الغزو الباطني

العقيدة الباطنية الاثني عشرية تقوم على أنَّ الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، قد اختارهم الله كما اختار أنبياءه، وعصمتهم كعصمة رسل الله، وفضلهم فوق فضل أنبياء الله.

تمنع الاثنا عشرية أن يلي أحد منصب الإمام الغائب في الخلافة حتى يخرج من مخبئه، وقد استطاعوا –على حد زعمهم- أن يأخذوا توقيعًا من الغائب يسمح لشيوخهم أن يتولوا بعض الصلاحيات الخاصة به، لا كلها.

استقر الرأي عند الشيعة أن ولاية فقهائهم خاصة بمسائل الإفتاء وأمثالها، كما يشمل الاستيلاء على خمس مكاسب الأتباع مع النذور والأوقاف، أما الولاية العامة التي تشمل السياسة وإقامة الدولة، فهي من خصائص الغائب وهي موقوفة حتى يرجع من غيبته.

لما تطاولت القرون على غيبة المهدي؛ بدأت فكرة القول بنقل وظائف المهدي للفقيه تحظى بالقبول عند كثير من شيوخهم، لاشتراكهم في مكاسبها، وبدأ الخميني ينادي بهذه الفكرة، وبضرورة إقامة دولة برئاسة الإمام لتطبيق المذهب الشيعي، وقد حشد مبرراته ودلائله لذلك، وهو بذلك قد خرج عن مقررات دينهم، وخالف وصايا أئمته في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل بالخروج.

وبذلك فإن عقيدة عموم ولاية الفقيه عند الاثني عشرية لم توجد قبل القرن الثالث عشر.

ارتكزت نظرية الخميني على أصلين:

الأول: القـــول بالولايـــة العامة للفقيه.

الثـاني: أنه لا يلـي رئاسة الدولة إلا الفقيه الشيعي.

ويحكم بوجوب طاعتهم الطاعة المطلقة لأنهم نواب الإمام.

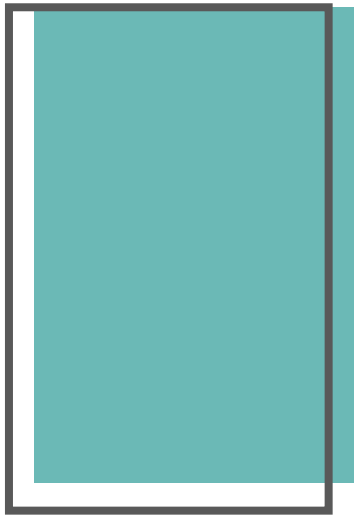

وهذه المقالة مهمة وخطيرة إذ تدل على فساد مذهبهم، وتُقر بأن إجماع طائفتهم كل القرون الماضية كان على ضلالة، وأن رأيهم في النص على إمام معين والذي نازعوا من أجله أهل السنة طويلًا وكفّروهم أثبت التاريخ والواقع فساده بوضوح تام، فقد اضطروا للخروج عليه بقولهم بعموم ولاية الفقيه.

وقد قامت حكومات شيعية من قبل ولكنها لم تكن محكومة من قبل (الآيات) و(نواب المعصوم) لذا عدوا حكومة الخميني أول دولة إسلامية (يعني شيعية).